



مشاريع ضخمة

مسقط تبدأ التشغيل التجريبي لمصنع أوكيو للغاز المسال

تعزير تصدير الطاقة واستخدامها في صناعة البتروكيمياويات

مع مرور الوقت وقد تستفيد مسقط من مشاريعها في هذا المضمار على المدى الطويل.

ولدى الحكومة العمانية خطة كانت قد اعتمدها قبل سنوات قليلة تضمنت عدة شراكات يقول محللون إنها ستمهد لفتح الباب أمام تسويق الغاز إلى عدة أسواق، وهو ما سيجعلها تحقق عوائد ترفع بها خزينة الدولة بشكل مستدام. وأبرمت الشركة العمانية العالمية للمناجحة في مايو 2018 اتفاقية بيع الغاز لمدة عشر سنوات مع شركة بيتروبانغلا النفطية المملوكة لحكومة بنغلاديش.

826

مليون دولار قيمة مشروع الغاز البترولي المسال بمصنع أوكيو في سلطنة عمان

وتزامن ذلك مع توقيع وزارة النفط والغاز العمانية ثلاث مذكرات تفاهم مع شركات نفطية عالمية هي شل البريطانية - الهولندية وتوتال الفرنسية وأوكسيدنتال الأمريكية لتطوير مشروعات الطاقة والنفط في السلطنة.

وتحوّل شل استكشاف الغاز وتحويله إلى غاز طبيعي مسال بالشراكة مع صندوق الاحتياطي العام العماني وشركة إنيرتك القابضة الكويتية. كما تطور توتال بالشراكة مع شل بصفتها مشغلتين اكتشافات غاز طبيعي بمنطقة بريك الكبرى في الرقعة البرية الواقعة شمال البلاد من خلال حصتين تبلغان 25 و 75 في المئة على التوالي.

ويتوقع أن يكون الإنتاج المبدئي نحو نصف مليار قدم مكعبة يوميا وقد يرتفع إلى مليار قدم مكعبة يوميا. وستستغل توتال حصتها من الغاز لإقامة مركز إقليمي في عمان لتعويض السفن بالغاز. وفي وقت سابق قالت شركة بريتش بتروليوم "بي.بي" إنها بدأت الإنتاج من الرقعة 61 بحقل غزير للغاز الطبيعي في سلطنة عُمان بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.5 مليار قدم مكعبة.

وتقدر موارد الغاز القابلة للاستخراج من حقل غزير نحو 10.5 تريليونات قدم مكعبة، وهذا يجعل من منطقة "الامتياز" 61 قادرة على توفير قرابة 35 في المئة من إجمالي الطلب على الغاز في السلطنة.

وتأثرت المالية العامة للسلطنة جراء الضربة المزدوجة لنفسي كورونا وانخفاض أسعار النفط. على الرغم من أنها منتج صغير بحجم لا يتجاوز مليون برميل يوميا.

وتعتبر سلطنة عُمان مصدرا صغيرا للنفط، وهي غير عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ولكنها مشاركة في اتفاق خفض الإنتاج لتحالف "أوبك+".

انطلقت سلطنة عمان في التشغيل التجريبي لمصنع أوكيو للغاز المسال حيث يندرج المشروع في إطار تحقيق الاستفادة القصوى من موارد الغاز وتعزير مكانة السلطنة كمصدر للطاقة وتحسين جودة الخدمات من خلال استخلاص سائل الغاز الطبيعي واستخدامها في صناعة البتروكيمياويات.

مسقط - بدأت مسقط التشغيل التجريبي لأحد مشاريع الطاقة المهمة وهو مصنع أوكيو للغاز البترولي المسال حيث تراهن الحكومة على تسويق الغاز إلى عدة أسواق، مما سيجعلها من أهم المنتجين في المنطقة. ويعد هذا المشروع الأول من نوعه لمعالجة الغاز في السلطنة لاستخلاص الغاز البترولي المسال والمكثفات من شبكة أوكيو للغاز.

ويستهدف مصنع أوكيو في إيجاد مرفق جديد للطاقة في محافظة ظفار يرتكز على إنتاج الغاز البترولي المسال والذي يعد أحد أنواع الوقود التي تتمتع بقيمة وتنافسية عالية ويشهد الطلب عليه نموا متزايدا في الأسواق المحلية والدولية.

ومن المتوقع أن يعزز المشروع مكانة السلطنة كمصدر للطاقة ويساهم أيضا في تحسين سلسلة قيمة الغاز في السلطنة من خلال توفير البروبان والبيوتان والمكثفات لتلبية احتياجات مختلف الأسواق من هذه المنتجات. ويتكوّن المصنع الذي تم بناؤه وفقاً لأعلى معايير السلامة والجودة الفنية من مرفق الاستخلاص ومنشأة تصدير وخزانات ومرافق شحن ونظام مضخات وأنابيب الربط، وتبلغ طاقة المصنع من المعالجة حوالي 8 ملايين متر مكعب في اليوم من الغاز الخفيف وسينتج حوالي 304 كيلو طن سنوياً من منتجات الغاز البترولي المسال.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية لسلطان بن علي البرطمانى نائب الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال بأوكيو للمصافي والبتروكيمياويات قوله إن "مصنع أوكيو للغاز البترولي المسال سيساهم في رفد الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة القصوى من موارد الغاز عبر استخلاص سائل الغاز الطبيعي من الغاز الغني، وسوف يساعد المشروع على تلبية احتياجات محافظة ظفار من الغاز البترولي المسال".

وسيمكن مصنع أوكيو للغاز البترولي المسال الشركة من زيادة جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتعزير قيمتها حيث سيعمل على توفير الغاز الذي تتوافر فيه المواصفات المطلوبة من قبل مختلف العملاء، وتعمل شركة أوكيو بالتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن لتمكين الاستفادة القصوى من موارد

المشروع يعزز مكانة السلطنة كمصدر للطاقة ويحسن سلسلة قيمة الغاز من خلال توفير البروبان

ويرى خبراء أن مسقط غيرت استراتيجياتها في قطاع الطاقة لزيادة عوائدها المالية التي تراجعت بسبب تهاوي أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 وتداعيات جائحة كورونا، لاسيما مع استمرار تذبذب الاقتصاد المحلي بسبب تقلص العوائد النفطية. ورغم أن صناعة الغاز لم تسلم من تأثيرات كورونا إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى معدلات غير مسبوقة، لكن الأوضاع قد تتغير

العراق يقر الخطة الاستثمارية الكبرى لشركة غاز البصرة

مضاعفة الطاقة الإنتاجية على مدى خمس سنوات

وضع العراق الخطة الاستثمارية الكبرى لشركة غاز البصرة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية بالتزامن مع خطط لشراء حصة إكسون موبيل في حقل غرب القرنة 1 النفطي بجنوب البلاد.

بغداد - أقرت وزارة النفط العراقية الاثنين الخطة الاستثمارية الكبرى لشركة غاز البصرة، مشيرة إلى أن خطة الاستثمار ستكون على مدى خمس سنوات بمبلغ إجمالي يصل إلى ثلاثة مليارات دولار. ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) عن وزير النفط إحسان عبد الجبار قوله في مؤتمر صحفي، إنه تم إقرار الخطة الاستثمارية الكبرى لشركة غاز البصرة، مبينا أن الاستثمار في الشركة يهدف إلى زيادة بنسبة 40 في المئة من الطاقة الإنتاجية للغاز.

وكشف وزير النفط أن العراق يدرس شراء حصة إكسون موبيل في حقل غرب القرنة 1 النفطي بجنوب البلاد عن طريق شركة نفط البصرة المملوكة للدولة كما حدث مع مجنون، مشيرا إلى حقل مجنون العملاق في جنوب العراق. وكان العراق قال الشهر الماضي إن إكسون موبيل تريد بيع 32.7 في المئة في حقل غرب القرنة 1، وإن وزارة النفط شرعت في مناقشات مع شركات نفط أميركية بشأن صفقة محتملة. ولم ترد إكسون على طلب التعليق.

وقال عبد الجبار في المؤتمر الصحفي إن من المتوقع أن تبلغ تكلفة تطوير حقل المنصورة العراقية للغاز على الساحل قرب الحدود الإيرانية 2.1 مليار دولار.

وكانت سينوك الصينية فازت الشهر الماضي بصفقة لتطوير الحقل بالشراكة مع شركة نفط الوسط العراقية التي تديرها الدولة. وأضاف عبد الجبار أنه لا يتوقع أن تقل أسعار النفط عن 65 دولارا للبرميل وأن تراجع أسعار النفط لن يكون مبعث قلق بعد تخفيف أوبك+ لقيود الإنتاج من مايو.

ستاندرد أند بورز تتوقع نمو التمويل الإسلامي مع تعافي الأسواق

افتتار للمعايير والانسجام على مدار عقود.

ومن المتوقع أن يلقى القطاع دعما في العامين المقبلين في السعودية، حيث يتوقع أن ترتفع قروض الرهن العقاري والشركات مع مضي الملكة قداما في خطط تنوع اقتصادها.

وواصل القطاع النمو العام الماضي رغم جائحة كوفيد - 19 لكن بوتيرة أبطأ منها في 2019، إذ نمت الأصول الإسلامية العالمية بـ 10.6 في المئة في 2020 مقابل نمو بـ 17.3 في المئة العام السابق. ونما التمويل الإسلامي على مدار عدة أعوام في عدد من الأسواق في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، لكنه يظل قطاعا يعاني تشرذما جراء تباين في تطبيق القواعد.

وقالت ستاندرد أند بورز الاثنين "خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، نتوقع تقدما بشأن إطار قانوني وتنظيمي عالمي موحد للتمويل الإسلامي (...). نتعد أن مثل هذا الإطار يمكن أن يساهم في علاج ما عانى منه قطاع التمويل الإسلامي من

كما من المتوقع أن يدعم النمو باستثمارات في قطر لنهايات كاس العالم لكرة القدم 2022 ومعرض إكسبو في دبي هذا العام.

وتوقعت وكالة التصنيف الائتماني ان تبالغ إصدارات الصكوك ما بين 140 و155 مليار دولار هذا العام ارتفاعا من حوالي 140 مليارا في 2020 بفضل وفرة

العمل الملمية بالتحديات. ويتسرت هذا النوع من الصيرفة توفير الأسس التنظيمية والإدارية اللازمة، وهو ما تطرقت إليه موديز حين أكدت أن البلدان الأفريقية مطالبة بتكييف أنظمتها المالية وتشريعاتها للاستفادة من ذلك وتحديد المشروعات التي يمكن تمويلها.

وزادت في السنوات الأخيرة تعاملات المصارف الإسلامية في العالم بعد ارتفاع قيمة إصدارات الصكوك كأدوات دين لتصل قيمتها إلى 300 مليار دولار، حيث تأتي ماليزيا في الصدارة بنحو 47 في المئة من حجم تلك الصكوك. وتجاوزت قيمة الأصول الاستثمارية التي تديرها الصناديق الاستثمارية الإسلامية عالميا نحو 75 مليار دولار، بينما ارتفع فيها حجم قطاع التأمين التعاوني إلى أكثر من 20 مليار دولار.



رهان على التمويل الإسلامي